

Distr.
GENERAL

S/1997/671
28 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه، نص بيان أصدرته وزارة الخارجية والتعاون بجمهورية رواندا عقب المذبحة التي وقعت مؤخراً وراح ضحيتها ١٤٨ من اللاجئين الكونغوليين الأبراء كانوا في مخيم موديندي لللاجئين التابع لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مقاطعة جيزيني برواندا.

وقد لقي اللاجئون الكونغوليون الضحايا مصرعهم على أيدي جنود روانديين سابقين والمليشيات انتيراهاموي "Interahamwe" (أي المليشيات التي يشن أفرادها هجمات جماعية) السيئة السمعة التي وفدت مؤخراً من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويعد بيان حكومة جمهورية رواندا إسهاماً هاماً في الأعمال التي يضطلع بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سعياً إلى كفالة تفهم الظروف المحيطة بعملية القتل الإجرامية التي راح ضحيتها، في جيزيني برواندا، اللاجئون الكونغوليون الناطقون بالكيينيرواندا، تنهمماً أفضل.

وأكون ممتناً لو أمكن تعميم هذه الرسالة والإعلان الوارد في المرفق باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيد يون كاینامورا

السفير

الممثل الدائم لرواندا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

[الأصل: بالفرنسية]

إعلان وزارة الخارجية والتعاون بشأن مذبحة اللاجئين الكونغوليين
في مقاطعة جيزيني التي ارتكبها الميليشيات انتيراهاموي وعسكريون
روانديون سابقون في ليلة ٢١ إلى ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٧

في ليلة ٢١ إلى ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٧ قتل العديد من اللاجئين الكونغوليين في مخيم الإيواء في موديندي بمقاطعة جيزيني، ويبلغ عدد الضحايا ١٤٨ قتيلا. أما مرتكبو هذه الجريمة فهم من العسكريين السابقين ومن أفراد ميليشيات انتيراهاموي.

ويذكر أن هؤلاء اللاجئين الكونغوليين الناطقين، أساسا، بالكينيارواندا كانوا في ضيافة رواندا حكومة وشعبا، وذلك على وجه الخصوص منذ بداية سنة ١٩٩٦.

فإنذاك قام مرتكبو مذبحة عام ١٩٩٤ من العسكريين الروانديين السابقين والميليشيات الرواندية بطرد عشرات الآلاف من الرعايا الكونغوليين من مسقط رأسهم بمقاطعة روشورو، وماسيسي، وواليكاري في شمال كينيا.

وكانت المفارقة حينذاك أن هؤلاء المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في حق الإنسانية الذي استقبلت زائر السابقة أعداداً غفيرة منهم بوصفهم لاجئين، فرضوا أعمال العنف والمذابح في أرض الملاذ في شمال كينيا وفيما بعد في جنوبها.

ومذبحة اللاجئين الكونغولية الـ ١٤٨ التي وقعت في موديندي ليلة ٢١ إلى ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٧ هي إضافة أخرى إلى قائمة طويلة من أعمال الإبادة الجماعية التي صدرها هؤلاء العسكريون الروانديون السابقون وتلك الميليشيات الرواندية إلى زائر السابقة، لا سيما في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

ومما يجعل العدد أشد إجراماً أن مرتكبي الإبادة الجماعية لاحقوا هذه المرة ضحايا الأمس في مخيم إيوائهم برواندا.

وقد وقعت المذبحة آنفة الذكر في وقت كان يتأهب فيه اللاجئون الكونغوليون للعودة إلى بلد هم. فالسلطات الكونغولية والرواندية كانت قد شرعت في العمل على تيسير إعادة هؤلاء اللاجئين إلى الوطن وذلك بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وحكومة الجمهورية الرواندية تدين بقوة هذا العمل البشع الخسيس الموجه ضد لاجئين أبرياء. ويكرر في الوقت نفسه بكل مشاعر الأسى تعازيه لحكومة الكونغو وشعبه وللأسر المكلومة.

ومرة أخرى تضم الحكومة الرواندية جهودها إلى جهود سلطات كينشاسا للشد من أزر هؤلاء اللاجئين، وهو ما تنسى لها أن تفعله عندما زار الوزير الكونغولي الأول ريتشارد مبایا، مسرح الجريمة غداة وقوعها.

وتحرص رواندا، من ناحية أخرى، على طمأنة اللاجئين أنفسهم إلى أنه قد تم بالفعل اتخاذ تدابير مناسبة لكتلة أمن مخيم موديندي.

وفضلاً عن ذلك تغتنم الحكومة الرواندية الفرصة لتندد ببعض جماعات الضغط الخارجية التي شنت مؤخراً حملة تضليل، فيما يتعلق بأعمال العنف التي يرتكبها في شمال غرب البلد عسكريون سابقون وأفراد مليشيات النظام السابق، مرتكبو جريمة الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا في عام 1994.

وقتتشهد رواندا بالدبلوماسيين المعتمدين في كيغالي الذين توجهوا في ٢٣ تموز يوليه ١٩٩٧ إلى شمال - غرب البلد ليقفوا بأنفسهم على الواقع السائد هناك. وفي ذلك اليوم، أدركوا أن الجيش الوطني الرواندي يواجه العسكريين المنتسبين للنظام السابق الذين عادوا مؤخراً من زائير السابقة، وأنه عاقد العزم على حماية السكان المدنيين ضحية هجمات هؤلاء المجرمين.

كما أدرك الدبلوماسيون أن الجيش الوطني الرواندي يتعاون تعاوناً وثيقاً مع السكان المحليين من أجل إقرار الأمن التام في تلك المنطقة الشمالية الغربية الواقعة على الحدود مع زائر السابقة.

والحكومة الرواندية تناشد المجتمع الدولي وبالدوائر التي تحترم بحق حقوق الإنسان دعم جهود المصالحة الوطنية التي يبذلها حالياً الشعب الرواندي دعماً سخياً ومباشراً.

وقد تجسدت تلك الجهود إعادة ما يربو على ٣ ملايين لاجئ إلى الوطن، على مدى ٣ أعوام، وهي تتجسد اليوم في عملية إعادة دمج هؤلاء اللاجئين أنفسهم.

وتتجسد أيضاً، في القضاء على إيدиولوجيا وآليات الإبعاد والإفلات من العقاب وهي أمور منافية للقيم أفسدت المجتمع الرواندي طيلة ما يربو على ٣٠ عاماً.

وتحذر الحكومة بوجه خاص بعض دوائر المصالح الخارجية التي مارست في الماضي مع القادة الروانديين إيديولوجياتي الإبعاد والإبادة الجماعية. وتطلب منها الكف عن خداع بالرأي العام الدولي بتضليله بشأن حقائق الوضع في رواندا الذي لا يمكن أن يكون على حاله قبل تموز يوليه ١٩٩٤.

وفي هذا الصدد، تستصرخ رواندا أنصار حقوق الإنسان الحقيقيين أن يوافوا البلدان بما فيها بلدانهم، بالمعلومات الصحيحة وأن يرهنوا وعيها بضرورة التعاون بالقدر الكافي في عملية القبض على مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ الذين ما زالوا ممعنون في الإجرام وتقديمهم للعدالة.

وتشير الحكومة إلى عزمها على حماية جميع السكان والجالية الأجنبية في رواندا بما في ذلك اللاجئين المنحدرين من بلد مجاور أو آخر، والذي يمكن، متى حان الوقت المناسب، إعادتهم إلى الوطن على نحو كريم.

كينالي في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٧

(توقيع) د. أناستازي غاسانا

وزير الخارجية والتعاون

— — — — —